



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



جائحة كوفيد-19: وطبيعة التدابير متخذة لحماية نشاط الفئات العاملة بالمؤسسات الجزائرية للتكيف مع الأزمة

Covid-19 pandemic: And the nature of the measures taken to protect the activity of categories working in the enterprises Algerian to adapt with the crisis

بن طراد أسماء^{*1}
الجامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.

Key words:

COVID-19
Enterprise
Economic Sectors
Liquidity Financial
Worker's Rights
Algeria.

Abstract

This study aims to find out the potential impacts of the Covid-19 pandemic on the workforce in various economic sectors whose activities have experienced sharp declines as a result of partial or total closures of enterprises, whether at the global or local level. The study mentioned the most important incentives that have been recognized by governments, including Algeria, to protect the work of institutions and their workers' activities. The results of the study showed, using a descriptive analytical approach, that the crisis has a prominent role in affecting the activities of some sectors that employ the largest employment and which were more vulnerable to decline, especially in informal countries that have medium and low incomes, which resulted in an increase in employment at risk. It also found that the nature of the local measures taken by the Algerian government focused on targeting workers in the formal sector in a large proportion, so that workers in the informal sector witnessed the restriction of the movement of the majority of workers, which made it impossible for many of them to work, and the study recommended the need to measures to protect the enterprises activities and its workers in light of this crisis.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2020-07-05

المراجعة: 2020-12-09

القبول: 2020-12-22

الكلمات المفتاحية:

البنوك الإسلامية

المعايير الرقابية

البنكية

مجلس الخدمات

المالية الإسلامية

لجنة بازل.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة التأثيرات المحتملة لجائحة كوفيد-19 على القوى العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية التي عرفت أنشطتها انخفاضات حادة نتيجة عمليات الإغلاق الجزئي أو الكلي للمؤسسات سواء على المستوى العالمي أو المحلي. وقد تطرقت الدراسة إلى ذكر أهم التحفيزات التي أقرت بها الحكومات بما فيها دولة الجزائر لاستهداف حماية أعمال المؤسسات ونشاطات عمالها. وقد بينت نتائج الدراسة بالاستعانة على منهج وصفي تحليلي أن للأزمة دور بارز في التأثير على عمل أنشطة بعض القطاعات التي تشغل أكبر عمالة والتي كانت أكثر عرضة للانخفاض، خاصة في البلدان ذات الطابع غير الرسمي والتي تمتلك دخل متوسط ومنخفض مما ترتب عنها زيادة العمالة المعرضة للخطر. كما توصلت إلى أن طبيعة الإجراءات المحلية المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية ركزت على استهداف العاملين في القطاع الرسمي بنسبة كبيرة، ليشهد عمال القطاع غير الرسمي تقييد حركة غالبية العمال مما أصبح من المستحيل للكثيرين منهم العمل. وأوصت الدراسة باتخاذ إجراءات لحماية أنشطة المؤسسات والعاملين بها في ظل هذه الأزمة.

1. مقدمة

مجموعة من تدابير كنوع من الدعم للتكيف مع الوضع من أجل تسهيل سير اقتصادها والحفاظ على نشاط المؤسسات لتجنب تسريح عمالها أثناء هذه الأزمة؛

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تداعيات جائحة أزمة كوفيد-19 على أعمال ونشاطات المؤسسات العاملة في القطاعات الاقتصادية على المستوى العالمي بصفة عامة والمحلي بصفة خاصة، مع تسليط الضوء على أهم التدابير الممكن اتباعها للحفاظ على دوام أعمالها أثناء هذه الأزمة لتفادي تسريح العمال.

أهمية الدراسة

تكسب هذه الدراسة أهمية معتبرة كونها تعني بموضوع متداخل المجالات يجمع بين الجانب الاقتصادي للمؤسسات والاجتماعي لعمالها وكيفية تأثرها على المستوى العالمي عامة وعلى الجزائر خاصة بتداعيات جائحة أزمة كوفيد-19، كما أنه يعالج كيفية طرح الأساليب الاحترازية التي يمكن للمؤسسات اعتمادها للمحافظة على بيئتها أعمالها ونشاطات عمالها جراء هذه الأزمة.

المنهج المتبع

من أجل للإلمام بتحليل حقائق اشكالية الدراسة اعتمدنا على منهج وصفي تحليلي للملائمة طبيعة الموضوع من خلال وصفه للظاهرة المدروسة وتصويرها تحليليا عن طريق جمع معلومات موسعة عن الإشكالية وتصنيفها وإخضاعها لدراسة دقيقة.

حدود الدراسة

تطرقنا في دراستنا إلى توضيح تداعيات أزمة كوفيد-19 على العمالة بشكل مباشر نتيجة وضع تدابير الحجر وعمليات الإغلاق الكلي والجزئي للمؤسسات التي يزاوون بها نشاطاتهم سواء على المستوى العالمي بصفة عامة أو المحلي بصفة خاصة.

الدراسات السابقة

من الأهم الدراسات المنشورة التي استعرضت موضوعات لها علاقة مباشرة بموضوع البحث نجد:

دراسة Keser Beril Yayla Sapan and Asena Aytuğ (2020) والتي كانت تحت عنوان COVID-19's Impacts on Employment Guides Employment وكان الغرض الرئيسي من هذه الدراسة معرفة أهم الإجراءات التي يجب على صاحب العمل اتخاذها في مكان العمل أثناء تفشي كوفيد-19. وقد بينت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي أنه يتوجب على صاحب العمل اتخاذ تدابير الصحة والسلامة المهنية لحماية صحة الموظف وسلامته البدنية والعقلية وفقا لقانون الصحة والسلامة المهنية، كما أنه يلتزم بضمان الصحة والسلامة المهنية له.

جائحة الفيروس كوفيد-19 لايسعنا وصفها إلا بالمأساة البشرية التي اجتاحت العالم بدون أي مقدمات، فهي الأزمة التي تأثر بها الحياة البشرية على كافة الأصعدة، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية منها. وامتد هذا التأثير ليمس مجال أعمالهم نتيجة تدهور بيئة أعمال المؤسسات.

هذه المؤسسات التي وجدت نفسها على حين غرة مجبرة على تقليص سيولتها لتجنب إفلاسها. الأمر الذي أدى بها إلى تقليص عدد الوظائف وتخفيض أجور العمال، مما زاد في حالة فقر للعمل خاصة الشديد والمتوسط عبر العالم، ونتج عنه ارتفاع في العمالة المعرضة للخطر.

هذا الأمر استدعى التدخل الحكومي في العديد من بلدان العالم بتقديم مبادرات وتدابير قصيرة الأجل تستهدف الأسر والمؤسسات الناشطة في اقتصادياتها لمواصلة قدرتها على التحرك بسرعة وفعالية من أجل دعم موظفيها بما يكفي لتغطية رواتبهم دون تسريحهم والحفاظ على سلامة نشاطاتها الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، وعلى غرار دول العالم عرفت الجزائر مضاعفات هذه الأزمة على أنشطتها الاقتصادية نتيجة تعرضها لعمليات الإغلاق لأماكن العمل عبر الوطن، والتي عانى منها العمال ذوي أجر يومي والعاملون في القطاع غير الرسمي وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المؤسسات الكبيرة. الأمر الذي من أجله بادرت الحكومة الجزائرية بتنفيذ تدابير مختلفة بهدف الحد من انتشار الأزمة، تهدف من خلالها على المحافظة وتوفير طبقة من الحماية لدعم استمرارية أعمال مؤسساتها، بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على مستويات التوظيف لديها. وفي ضوء ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي أهم التدابير الاحترازية التي يجب على المؤسسات العاملة في الجزائر أن تطبقها للحفاظ على عمالها في ظل جائحة أزمة كوفيد-19؟.

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر أزمة كوفيد-19 أسوأ أزمة عالمية منذ الحرب العالمية الثانية تؤثر بشدة على الصحة العامة وتسبب اضطرابات غير مسبوقه على اقتصاديات الدول،
- تسببت عمليات الإغلاق الكلي والجزئي المفروضة بسبب الأزمة من تقييد سلسلة أعمال المؤسسات وحركة غالبية نشاطات عمالها؛
- تأثير الأزمة سيكون شديدا على العمالة المشغلة في الاقتصاد غير الرسمي والذي يضم مؤسسات ناشطة في قطاعات اقتصادية التي تمتلك نسبة مرتفعة من العمال ذوي الدخل المنخفض وغير المحمية؛
- تجاوب الحكومة الجزائرية مع تداعيات الجائحة باتخاذها

العمالة بشكل كبير مستقبلا، لهذا تم اقتراح مجموعة من الإجراءات التي تحفز النشاط الاقتصادي من جهة وتحمي العمالة من جهة أخرى.

2. تداعيات أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي

ما لبثت الحكومة الصينية أن أعلنت عن أول حالة إصابة بفيروس كوفيد-19 حتى اجتاحت الوباء العالم في فترة وجيزة لم تتجاوز أيام وأعلنت غالبية دول العالم تباعا عن اكتشاف حالات إصابة في أوساط مواطنيها جراء تفشي مرض، واتخذت في بادئ الأمر سياسات تحوطية (تقرير صندوق النقد العربي، 2020) بسبب تعقيد وتداخل العوامل المختلفة نتيجة حالة عدم التأكد التي سببها انتشار الوباء، لهذا عمدت الحكومات إلى استخدام أساليب التعامل القائمة على إغلاق بعض القطاعات الأولية، والتوجه إلى وضع قيود على تصدير السلع والمنتجات نحو الخارج، أو حتى منع التصدير؛ مما أدى إلى اضطراب نشاط الأعمال وانخفاض الإنتاج، وإحجام المستهلكين ومؤسسات الأعمال عن الإنفاق. الأمر الذي أدى إلى الفرز في جانب العرض والطلب التي أدت إلى ظهور أزمة اقتصادية عالمية لم تسلم منها أي دولة نتيجة حجم الخسائر الاقتصادية عالمية والمتوقع أن تقارب نحو 2.7 تريليون دولار كحد أدنى. وهناك تقديرات تشير إلى أن الخسائر ستتعدى ذلك بكثير، حيث يرجح أن تبلغ خسائر الاقتصاد العالمي جراء هذه الأزمة خلال النصف الأول من عام 2020 نحو 6 تريليونات دولار، وسينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 11% مقارنة بالفترة نفسها لسنة 2019 (صالح، 2020).

كما لا تقتصر خسائر هذه الكارثة على الموارد الاقتصادية فحسب، بل فداحة الخسارة كانت كذلك في العنصر البشري المحرك للاقتصاد، الذي عرف ارتفاع العاطلون عن العمل، جراء التأثير الكبير الذي وقع على النشاط الاقتصادي بسبب جهود احتواء المرض ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق والحجر الصحي، والذي أدى إلى تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية للشركات لتصبح غير قادرة على دفع رواتب موظفيها نتيجة تصاعد حالات عدم اليقين لإنفاق في استثماراتها. إضافة إلى الجانب التمويلي الذي عرف عدم القدرة على السداد نتيجة تشديد الأوضاع المالية بشكل كبير لاقتصاديات الدول مما أثر على الأسواق العالمية. هذا الوضع الاقتصادي المتدهور الجديد وضع دول العالم أمام خيارين أساسيين (شديد، 2020):

- إعلان حالة الحجر في البيوت لمواجهة هذه الجائحة ومنع انتشارها والتركيز على مواجهة الفيروس، ووقف الأعمال سواء وقفا كلياً أو شبه كلي Economic lockdown بمعنى آخر أن نواجه جميعا الوباء مقابل الركود والانكماش الاقتصادي؛

- اعتماد فكرة المناعة المجتمعية (مناعة القطيع)، بمعنى الإبقاء على سير الأعمال دون النظر إلى خطر التعرض للفيروس، مع إمكانية توفير معالجات حسب الإمكانيات الطبية المتاحة في

دراسة (2020) Vittorio Moresco والتي كانت تحت عنوان COVID-19's impact on global employment relationships. وكان الغرض من الدراسة توضيح علاقات العمل وكيفية تأثيرها الفيروس كوفيد-19، وبالأستعانة على منهج وصفي تحليلي بينت الدراسة على أن صاحب العمل مجبر في اتخاذ تدابير الصحة والسلامة، بالإضافة إلى التعاون والمشاركة أي قرار جوهري يؤثر على تنظيم الأعمال وإدارة علاقات العمل.

دراسة (2020) Peterson K Ozili والتي كانت تحت عنوان Spillover of COVID-19: impact on the Global Economy. أين كان الغرض من هذه الدراسة كيفية التأثير المفاجئ للفيروس على الاقتصاد العالمي وكيف ترجمت الأزمة الصحية إلى أزمة اقتصادية مما أدى إلى إغلاق كامل لمؤسسات وأسواق المال، وبالأستعانة على أداة الانحدار الخطي الذي ضم نموذج متعدد المتغيرات المتمثلة في الأنشطة الاقتصادية العامة والدولة وبعض أسواق الأسهم والعمل الأسبوعي، أبرز من خلاله عدة تدابير متخذة من أجل التحكم في مستوى الأنشطة الاقتصادية على الرغم من أن أزمة الفيروس مازالت لم تنتهي بعد.

دراسة خالد منه (2020)، والتي كانت تحت عنوان تداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 في الجزائر، من خلالها تطرق الباحث إلى تحليل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجزائر وكيفية تأثره بجائحة كوفيد-19، وبالأستعانة على منهج وصفي تحليلي بينت الدراسة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة الجائحة، واختتمت بذكر أهم السبل للخروج من أزمة الكوفيد-19 في الجزائر.

دراسة علي العبيسي، حمزة تجانية (2020)، والتي كانت تحت عنوان تداعيات فيروس كورونا كوفيد-19: الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر، بينت هذه الدراسة كيفية كشف أزمة الفيروس كوفيد-19 لهشاشة هيكلية الاقتصاد الوطني القائم على الريع البترولي، والذي فتح مجال للاقتصاد الموازي مما استقطب فئات عاملة لا تستفيد من التأمين الاجتماعي نتيجة هشاشة القطاع الخفي في المجتمع والذي يشكل فيه العمل اليومي كمصدر رزق للملايين، لهذا اعتمد الباحث على منهج وصفي يوضح فيه كيفية تقليل آثار هذه الأزمة باتخاذ عدة إجراءات اقتصادية واجتماعية يجب اتباعها في ظل هذه الأزمة لفتح مجال واسع للاقتصاد الوطني مستقبلا.

دراسة محمد بن ذهبي (2020)، والتي كانت تحت عنوان جائحة كوفيد-19 وأثرها على سوق العمل في العالم، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أثر الجائحة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى العمالة بصفة خاصة، وبالأستعانة على منهج تحليلي توصلت الدراسة إلى أن النشاط الاقتصادي توجه نحو ركود غير مسبوق وطويل الأمد، مما سيؤثر على

مستهلك للنفط في العالم انخفض انتاجها الصناعي بنسبة سالبة 15.9% شهر فبراير 2020، الأمر الذي أدى بانخفاض مؤشر الصناعة العالمي وصل إلى أدنى مستوى له منذ سنة 2009 ليسجل انخفاض إلى 46.1 نقطة مما يعني حدوث انكماش في الطلب العالمي (الأردني، 2020). ومن أجل تجاوز هذه الأزمة بادرت بلدان العالم بتقديم مبادرات تستهدف الأسر والمؤسسات لكي تحافظ على سلامة أوضاعها، من أهمها نذكر (السعودية، 2020):

- سارعت كل من إيطاليا، إسبانيا، وفرنسا بدعوة إلى كورونا بوند مشترك من أجل حصول على دين لمنطقة الأورو لتمويل مكافحة أزمة الفيروس، والذي عارضته كل من ألمانيا وهولندا؛

- بادرت كندا بتقديم 75 مليار دولار، وقامت بتسريح العمال وتقديم 2000 دولار كندي/ الشهر على مدى الأشهر الأربعة المقبلة؛

- أما اليابان خصصت 270 مليار دولار للتعويض عن أثر تفشي جائحة فيروس كوفيد-19، وقامت بتسريح العمال؛

- وفي كوريا الجنوبية قدمت 40.9 مليار دولار لتمويل طارئ للشركات الصغيرة؛

- وفي نيوزيلندا ما قيمته 7.1 مليار دولار كحزمة اتفاق، ما يعادل 4 من الناتج المحلي الإجمالي لدعم الشركات، بالإضافة إلى تسريح العمال؛

- قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 2 تريليون دولار 500 مليار للشركات المتضررة، وتسريح العمال وتقديم 1200 دولار للشخص؛

- بادرت بريطانيا بتقديم 387 مليار دولار كقروض وإعفاءات ضريبية للشركات، وتسريح العمالة ومنح ما نسبة 80% من الرواتب؛

- ألمانيا تقديم صندوق استقرار 810 مليار دولار، وتسريح العمال بالإضافة إلى منح 50 مليار يورو لحماية الشركات الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص؛

- السعودية قامت بتقديم مبادرة بقيمة 172.5 مليار ريال، وتحمل ما يقدر بـ 60% من رواتب موظفين في القطاع الخاص.

وبذلك نلاحظ أن الأزمة الراهنة وضعت النظام الاقتصادي العالمي على عتبة مرحلة جديدة، كونها تدفعه نحو تغير الكثير من ثوابته. كما أنها تتجه نحو تغير النظريات الاقتصادية المتعلقة بثروة الأمم وقوتها، وتجرب الدول على تغير القواعد التي حكمت منظومة علاقاتها الاقتصادية لمدة تزيد على سبعة عقود، والتي تقوم على تحرير التجارة السلعية والخدمات، وتحرير حركة البشر، وكذلك تحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول. ومن هذا المنطلق ستعيد صياغة مفهوم العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث سيكون تركيز

الدولة. وبالتالي أصبح العالم أمام أمرين: إما مواجهة الوباء والتمن وقف عجلة الاقتصاد، أو استمرار عجلة الاقتصاد مقابل التضحية بنسبة من الشعب، وبناء عليه يمكن القول إن المتضررين سيكونون:

○ المواطنون (الشعوب)،

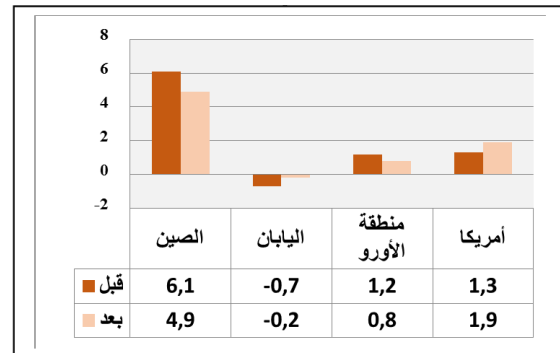
○ الحكومات والاقتصاديات المحلية،

○ النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي،

○ العلاقات الجيوسياسية بين الدول.

وكرد فعل على تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19، اتجهت غالبية المنظمات الدولية إلى تخفيض توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي لسنة 2020 بعد تفشي وباء أين خفض الصندوق النقد الدولي توقعاته للنمو من نسبة 3.3 % إلى نسبة 3.2 %، ليبادر البنك العالمي كذلك بتعديل توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي من نسبة 2.5 % إلى نسبة 2.4 % نتيجة عدم اليقين التي ما زالت قائمة على الاقتصاد العالمي. وتشير منظمة الأمم المتحدة بنموه بأقل من نسبة 2 % مقارنة بتوقعاتها التي قاربت نسبة 2.5 % (تقرير صندوق النقد العربي، 2020).

الشكل رقم 01: تعديلات النمو الاقتصادي للاقتصاديات الكبرى قبل وبعد تفشي فيروس كوفيد-19 %



المصدر: تقرير صندوق النقد العربي (2020)، تداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية، صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

وكردة فعل على هذه التخفيضات التي تواجه حالة من عدم اليقين بادرت أهم كبريات اقتصاديات العالم بتخفيض توقعات معدلات نموها لهذا الفترة فمن خلال الشكل أعلاه سارعت أمريكا إلى تخفيض معدلات توقعاتها من نسبة 2.3 % إلى نسبة 1.9 % نتيجة ما واجهته من تراجع في الاستهلاك العام والخاص، حيث عرفت عجز في ميزانها التجاري سجل أدنى مستوى لها منذ 24 شهرا ليصل في شهر فبراير إلى 39.9 مليار دولار بدل 45.5 مليار دولار شهر يناير 2020. لتعرف كذلك منطقة الأورو تسجيل نسبة 0.8 % عوض 1.2 % في نموها الاقتصادي بسبب انخفاض صادراتها وتباطؤ الاستهلاك. وتسجل اليابان بذلك معدل سالب لينخفض من نسبة 0.7 % إلى نسبة 0.2 %، وتعرف معدلات النمو للاقتصادي الصيني انخفاض من نسبة 4.9 % بدل نسبة 6.1 %، وسجلت عجز في ميزانها التجاري بقيمة 16 مليار دولار، وباعتبارها أكبر

الجدول رقم 01: تقدير النقص والزيادة في دخل العمل وحالات فقر العمل الشديد والمتوسط في العالم

البيان	المنخفض	المتوسط	المرتفع
(دخل العمال (بليون دولار	-860	-1.720	-3.440
(العالم (مليون دولار	8.8	20.1	35
الدخل المنخفض	1.2	2.9	5
الدخل المتوسط الأدنى	3.7	8.5	14.8
متوسط الدخل الأعلى	3.6	8.3	14.5

Source: International Labour Organization, COVID-19 and the world of work: Impact and policy responses, ILO Monitor 1st Editio, 18 March 2020, p:04-05, cuonselted 02/06/2020

وحسب التقديرات لمنظمة العمل الدولية حول البيانات الاقتصادية وبيانات سوق العمل في الوقت الفعلي للتنبؤ بالخسارة في ساعات العمل في الربع الثاني من عام 2020، أين تظهر التقديرات العالمية أن الأزمة سببت انخفاضا غير مسبق في النشاط الاقتصادي ووقت العمل. فاعتبارا من الفاتح أبريل 2020، تشير التقديرات إلى أن ساعات العمل ستتناقص في الربع الحالي إلى الربع الثاني من السنة بنحو 6.7%، وهو ما يعادل 195 مليون عامل (بدوام كامل بافتراض 48 ساعة عمل أسبوعيا). وهذا يعني أن العديد من هؤلاء العمال سيواجهون خسارة في الدخل وسيواجهون فقر أعمق حتى لو عثروا على أنشطة بديلة. ومن المتوقع حدوث أكبر انخفاض للعمالة في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، ولكن التأثير قابل للتفاوت عبر جميع فئات الدخل، فمن المتوقع أن تتراوح الخسائر الإجمالية في دخل بين -860 و-3,440 مليار دولار لكل من الدخل المنخفض والمرتفع للقوة العاملة. ومن المرجح أن يزداد الفقر العامل بشكل ملحوظ، أين تشير تقديرات البطالة إلى وجود 8.8 مليون شخص إضافي حول العالم، عما كان مقدرا في الأصل أي انخفاض قدره 5.2 مليون عامل فقير في عام 2020 مقارنة بانخفاض قدره 14 مليون التي كانت مقدرة قبل أزمة كوفيد-19. وسيكون هناك ما بين 20.1 مليون و35 مليون عامل فقير على التوالي للفئات المتوسطة والمرتفعة الدخل عبر العالم أكثر مما كان عليه قبل تقدير ما قبل COVID-19 لسنة 2020 (Monito, 2020 COVID-19 and the world of work: Impact and policy responses, 2020). ومن المرجح أن الارتفاع النهائي في البطالة العالمية خلال سنة 2020 سيعتمد بشكل كبير على مدى سرعة تعافي الاقتصاد في النصف الثاني من هذا العام. وهناك خطر كبير من أن الزيادة في العدد العالمي للعاطلين عن العمل في نهاية العام ستكون أعلى بكثير من التقدير الأولي 25 مليون في أول تقرير لمنظمة العمل الدولية، (Monito, 2020 COVID-19 and the world of work. Second edition Updated estimates and analysis, 2020)، لتكون موزعة بين 5.3 مليون لأصحاب الدخل المنخفضة و24.7 مليون

الحكومات منصبا على اقتصاداتها الوطنية في المقام الأول، مع المحافظة على قدر من العلاقات مع العالم الخارجي من خلال مبدئين؛ أولها ممارسة هذه العلاقات بشكل غير مادي، بحيث يتم تقليص التجارة السلعية والعلاقات التي تتطلب انتقالا بشريا بأعداد كبيرة. أما عن المبدأ الثاني فيتمثل بالتوسع في تجارة الخدمات ونقل التكنولوجيا، واستقدام المعرفة من الخارج، ما يعني أن النموذج الجديد للعلمة سيكون نموذجا ذا طابع محلي، نموذجا يحافظ على قدر من الترابط مع العالم، لكنه يبقى على مسافة فاصلة، وما قد يخرج به العالم من أسلوب التباعد الاجتماعي الذي يطبقه الآن لمحاصرة فيروس كوفيد-19، هو أنه يبين شيئا فشيئا نموذجا جديدا للعلمة، يمكن تسميته علمة التباعد الدولي (صالح، 2020).

3. تأثير كوفيد-19 على وظائف ونشاطات المؤسسات

إن أشد الأخطار التي يمكن أن تعترض المؤسسة تتمثل في العمل على بقائها، هذه الفكرة التي تسعى إلى استمرارية العمل دائما ما يعتبر شيئا دقيقا وعمليا بالنسبة للمؤسسة (المغربي، 2008). ففي ظل تداعيات استمرار تفشي هذا الوباء أصبح من الصعب تنفيذ وإدارة مشروعاتها بشكل طبيعي نتيجة وجود الكثير من المشكلات والمعوقات التي تعيق عمليات بيئة أعمالها، وأبرزها انتشار العدوى والإصابات والوفيات ببيئة العمل؛ وكذا حظر التجوال في كثير من البلدان، الذي فرض قيود صارمة على التوريدات والنقل والسيولة المالية؛ وكذا البطء في شتى الإجراءات الحكومية مما أدى إلى تغير أولويات المؤسسات وبالتالي المشروعات (السنوسي، 2020).

ولعل أهم تحد يواجه المؤسسات بغض النظر عن حجمها هو اتخاذ القرار بالنسبة للعمال والرواتب، فالمؤسسات وجدت نفسها فجأة في محل اتخاذ القرار بشأن الإبقاء على الموظف أو التخلي عن خدماته في ظل توقف المدخول المعتاد للمؤسسة وتوقف إنتاجها وأنشطتها. فالأمر معقد فعلا لأن المؤسسة توقف نشاطها بدون خطأ من المؤسسة نفسها مما أدى إلى توقف خدمات الموظف ولا يوجد عمل مطلوب منه يستهلك وقته الذي يأخذ عليه المقابل المادي. حيث أشارت تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن عمليات الإغلاق في أماكن العمل قد زادت بسرعة كبيرة بعد انتشار الأزمة، وأن 04 من بين كل 05 أشخاص أي ما يقارب 81% في قوة العمل العالمية يعيشون في أماكن تضررت من الإغلاقات الكاملة أو الجزئية لأماكن عملهم. وبينت أن الأزمة أثرت على ما يقارب 3.3 مليار قوى عاملة عبر العالم سواء من حيث عدد الوظائف أو ساعات العمل الإجمالية. فمع تزايد عدد عمليات الإغلاق الجزئي أو الكلي التي تقيد الأعمال وحركة الغالبية العظمى من العمال، أصبح من المستحيل بالنسبة للكثيرين العمل. مما عانى معظم العمال من تغييرات جذرية في أساليب عملهم COVID-19 and the world of work. Second edition Updated estimates and analysis, 2020).

آثار التوظيف بسبب أزمة كوفيد-19 عمق بعيد المدى مما كان متوقعا بداية الوباء نتيجة لحالات الإغلاق وغيرها من التدابير الاحترازية، لتتراوح بذلك حصة العمالة في القطاعات المعرضة للخطر في كل من أفريقيا بنسبة 26.4%، ولتعرف الأمريكيين بنسبة 43.2%، وتتمتع باقي مناطق بنصيب أعلى من السمة غير الرسمية.

ومن الواقع فإن القطاعات الأكثر عرضة للخطر هم عمال قطاع الصحة البالغ عددهم 136244 مليون عامل يشتغلون في أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي، المتكون من فريق طبي وغيرهم من العاملين في قطاع الصحة وفي مرافق الرعاية السكنية والأخصائيين الاجتماعيين، بالإضافة إلى عمال الدعم مثل موظفي الغسيل والتنظيف الذين يواجهون مخاطر كبيرة في مكان العمل. كما قدر عدد تشغيل النساء بحوالي 70.4% من تلك الوظائف في هذا القطاع.

وبناء على البيانات الاقتصادية والمالية، يمكن تقييم تأثير الأزمة على الناتج الاقتصادي على المستوى القطاعي يمكن تحديد عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية على أنها تعاني من انخفاض حاد في الناتج، بما في ذلك خدمات والسكن والغذاء والتصنيع وتجارة الجملة والتجزئة والعقارات وأنشطة الأعمال. والتي تعد من الأكثر القطاعات تضررا وتمتلك أكبر حصة من العمال الذين عادة ما يتقاضون أجورا منخفضة وغير محمية، خاصة في حالة الإقامة والخدمات الغذائية وتجارة التجزئة. كما تم توظيف 1.25 مليار عامل في هذه القطاعات حول العالم، يمثلون حوالي 38% من القوى العاملة العالمية. أما بالنسبة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة تمتلك أكبر حصة من العمال مقدرة بحوالي 482 مليون عامل الذين عادة ما يتقاضون أجورا منخفضة وغير محمية. ليعرف كذلك قطاع التصنيع الذي يشتغل فيه حوالي 463 مليون عامل إغلاق المصانع وتوقف سلاسل التوريد العالمية أين عرف انخفاضات الحادة في الطلب على السلع. كما تشير قطاعات العقارات للأنشطة التجارية والإدارية وقطاع الإقامة والخدمات الغذائية تأثرا شديدا بالأزمة، حيث يعمل بها حوالي 156 مليون عامل و144 مليون عامل على التوالي، وقد عرفا هذان القطاعان إغلاقا شبه كامل في بعض الدول، وتراجع حاد في الطلب. ليعرف قطاع الخدمات نسبة مرتفعة للعمالة النسوية مقدرة بأكثر من 54%.

في حين الصناعات التي تمثل متوسط أعلى من الخطر تمثلت في صناعة النقل والتخزين والاتصالات بقيمة 205 مليون وظيفة حول العالم، وقطاع الفنون والترفيه والاستجمام والخدمات الأخرى الذي يشغل أكثر من 57% عمالة نسوية في أنشطته المختلفة والتي يمنح النسب الأقل من الأجور بنسبة 0.69%.

ومثل قطاع أعمال البناء وقطاع الأنشطة المالية والتأمينية والتعدين والمهاجر خطورة متوسطة على الناتج الاقتصادي، حيث قدرت أقل عمالة لقطاع التعدين لتعرف ارتفاعا في قطاع أعمال البناء بنسبة 7.7%، ويشمل قطاع الأنشطة المالية والتأمينية أكبر نسبة أجور لعمالها وتشغل أكبر نسبة عمالة نسوية له بنسبة 47.1%.

وباعتبار أن القطاع الزراعي أكبر قطاع في الدول النامية،

لأصحاب دخل أعلى وما قيمته 13 مليون لمتوسط الدخل، في حين لا يتفاعل العمل الحر عادة مع الانكماش الاقتصادي، باعتباره يعمل كخيار افتراضي للبقاء أو الحفاظ على الدخل وغالبا ما يكون الاقتصاد غير الرسمي. حيث بينت التوقعات أن حوالي 2 مليار شخص يعملون بشكل غير رسمي في ظل هذه الأزمة، معظمهم في الاقتصاديات الناشئة والنامية منخفضة ومتوسطة الدخل. أين يفترق عمال هذه الفئة إلى الحماية الأساسية التي توفرها الوظائف الرسمية عادة، بما في ذلك تغطية الحماية الاجتماعية، كما أنهم محرومون أيضا من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية وليس لديهم بديل للدخل إذا توقفوا عن العمل. كما يميل العمال غير الرسميين في المناطق الحضرية إلى العمل في القطاعات الاقتصادية التي لا تنطوي فقط على مخاطر عالية للإصابة بالفيروس ولكن لا تتأثر أيضا بشكل مباشر بتدابير الإغلاق. وبالتالي فإن الأنشطة المدرة للدخل أثرت بشدة على العمال غير المحميين والفئات الأكثر ضعفا في القطاع غير الرسمي للاقتصاد.

الجدول رقم 2: العمال المعرضين للخطر: منظور قطاعي.

القطاعات الاقتصادية	التأثير الحالي للأزمة على الناتج الاقتصادي	وضع العمل الأساسي (التقديرات العالمية لعام 2020 قبل COVID-19)			
		مستوى التوظيف (بالآلاف)	الحصة العالمية للتوظيف (%)	نسبة الأجر (متوسط أرباح القطاع الشهرية / إجمالي الأرباح)	حصة المرأة (%)
التعليم	منخفض	176560	5.3	1.23	61.8
الصحة والأنشطة العمل الاجتماعي	منخفض	136244	4.1	1.14	70.4
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	منخفض	144241	4.3	1.35	31.5
خدمات	منخفض	26589	0.8	1.07	18.8
الزراعة؛ الصيد	متوسط أدنى	880373	26.5	0.72	37.1
أعمال البناء	متوسط	257041	7.7	1.03	7.3
الأنشطة المالية والتأمينية	متوسط	52237	1.6	1.72	47.1
التعدين والمهاجر	متوسط	21714	0.7	1.46	15.1
الفنون والترفيه والاستجمام والخدمات الأخرى	متوسط أعلى	179857	5.4	0.69	57.2
المواصلات؛ التخزين والاتصالات	متوسط أعلى	204217	6.1	1.19	14.3
خدمات الإقامة والطعام	مرتفع	143661	4.3	0.71	54.1
العقارات؛ الأنشطة التجارية والإدارية	مرتفع	156878	4.7	0.97	38.2
التصنيع	مرتفع	463091	13.9	0.95	38.7
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات والدراجات النارية	مرتفع	481951	14.5	0.86	43.6

Source: ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Second edition Updated estimates and analysis, 7 April 2020, op.cit, p : 05

بعد عمليات الإغلاق لأماكن العمل التي عرفت أغلب دول العالم والمقدرة بتشغيل حوالي 68% من إجمالي القوى العاملة في العالم، بما فيها 81% من أصحاب العمل و 66% من العاملين لحسابهم الخاص، والذين عرفوا تأثيرات سلبية بسبب غلق مؤسساتهم خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، والتي يعرف اقتصادها مستويات عالية من الطابع غير الرسمي نتيجة امتلاكها لوسائل مالية وسياسات محدودة من أجل الاستجابة لاحتياجات المؤسسات والعاملين لحسابهم الخاص، مما يجعلهم عرضة لخطر الإفلاس، رغم اتخاذهم تدابير لاحتواء الأزمة.

لتظل المؤسسات التي لم تتأثر بنسب كبيرة تواجه تحديات، نتيجة أن تعافيتها سيكون غير مؤكد وبطيء. خاصة تلك المؤسسات التي لها علاقة بسلاسل التوريدات العالمية التي عرفت اضطرابات وما زالت تؤثر على انخفاضات النشاط الاقتصادي للدول، الأمر الذي سيجعل هذه المؤسسات تقوم بإجراء تعديلات كبيرة لإعادة تشغيل تأمين بيئة أعمالها. لكن من المرجح أن تفرض هذه التعديلات قيوداً شديدة عليها.

وحسب إحصائيات منظمة العمل الدولية يعمل ما يقرب من 47 مليون صاحب عمل، يمثلون حوالي 54% (Monitor, 2020) من جميع أصحاب العمل في جميع أنحاء العالم في القطاعات الأكثر تضرراً، وهي التصنيع والإقامة والخدمات الغذائية وتجارة الجملة والتجزئة والعقارات والأنشطة التجارية. كما قدر 389 مليون عامل إضافي يعملون لحسابهم الخاص في هذه القطاعات الأربعة. وبالجمع بين أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص، نجد أنه تعمل حوالي 436 مليون مؤسسة حول العالم تعمل في القطاعات الأكثر تضرراً، حيث ينشط أكثرهم في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمقدر عددهم 232 مليون مؤسسة، تمثل ما نسبة 45% للعاملين لحسابهم الخاص وما نسبة 25% المؤسسات الصغيرة التي توظف ما بين 2-9 عامل، وما نسبته 30% للمؤسسات التي تشغل أكثر من 9 عمال. أما شركات الناشطة في قطاع التصنيع قدر عددها بحوالي 111 مليون مؤسسة أكثرها متواجدة عند العاملين لحسابهم الخاص بحوالي 99 مليون مؤسسة أكثرها ينشط في المؤسسات التي توظف أكثر من 9 عمال. ليعرف 51 مليون مؤسسة في قطاع خدمات الإقامة والغذاء و 42 مليوناً تنشط في مجال العقارات والأنشطة التجارية الأخرى ارتفاعات في الخطورة على تسيير مؤسساتها.

وتشهد باقي القطاعات تأثيراً متوسطاً أو منخفض التأثير، وتعرف سيطرة العاملين لحسابهم الخاص على أغلبها بنسب كبيرة خاصة قطاعي أعمال البناء والزراعة والصيد بنسب 38% و 55% على التوالي، وأغلبها تنشط في المؤسسات التي تشغل أكثر من 9 عمال.

فإن التأثير الاقتصادي لم يلاحظ بعد داخل هذا قطاع، غير أن مخاطر انعدام الأمن الغذائي أخذت في الظهور بسبب تدابير الاحتواء، وإغلاق الحدود. فبمرور الوقت قد يتأثر العمال في هذا القطاع بشكل متزايد، خاصة إذا انتشر الفيروس بشكل أكبر في المناطق الريفية.

ولتعرف باقي القطاعات تأثير اقتصادي منخفض حيث مثل قطاع التعليم أكبر نسبة توظيف وعرف قطاع الخدمات أقل نسبة توظيف المقدرة بـ 5.3% و 0.8% على التوالي، وحصل قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري على أكبر قيمة أجر بنسبة 1.35%، وشمل قطاع الصحة والأنشطة العمل الاجتماعي على أكبر نسبة توظيف نسوية البالغة نسبة 70.4%.

الجدول رقم 03: تأثير الأزمة على الشركات (أصحاب العمل والعمال لحسابهم الخاص) في القطاعات الأكثر تضرراً

وضع العمل الأساسي (التقديرات العالمية لعام 2020 قبل COVID-19)					التأثير الحالي للأزمة على الناتج الاقتصادي	القطاعات الاقتصادية
أصحاب العمل (مليون)	لحسابهم الخاص (مليون)	حصة العاملين لحسابهم الخاص في إجمالي العمالة (%)	حصة العاملين في الشركات التي لديها أكثر من 10 عمال	حصة العمال في الشركات التي لديها 2-9 موظف في إجمالي العمالة	البيان	
21	211	45	25	30	مرتفع	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات والدراجات النارية
12	99	19	15	66	مرتفع	التصنيع
7	44	29	29	41	مرتفع	خدمات الإقامة والطعام
7	35	21	23	56	مرتفع	العقارات؛ الأنشطة التجارية والإدارية
4	57	30	31	39	متوسط أعلى	الفنون والترفيه والاستجمام والخدمات الأخرى
4	76	31	19	50	متوسط أعلى	المواصلات التخزين والاتصالات
9	103	38	26	36	متوسط	أعمال البناء
1	3	6	11	83	متوسط	الأنشطة المالية والتأمينية
1	3	28	14	58	متوسط	التعدين والمخارج
19	470	55	30	15	متوسط أدنى	الزراعة والصيد
2	11	7	14	79	منخفض	الصحة والأنشطة العمل الإجتماعي
1	7	5	14	81	منخفض	التعليم
1	3	10	13	77	منخفض	الخدمات
1	0	2	8	90	منخفض	الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري

Source: ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Third edition Updated estimates and analysis, 29 April 2020, op.cit, p : 06-07. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_743146.pdf

الجدول رقم 04: طبيعة التدابير المتخذة لتكيف أعمال المؤسسات العاملة في الجزائر مع آثار الأزمة

نوع الدعم	أداة	وصف
تمويل الديون	متطلبات الضمانات الوقائية لرأس المال على البنوك وإجراءات البنوك المركزية تحت البنوك التجارية على زيادة الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل خفض متطلبات رأس المال	تخفيض متطلبات الاحتياطيات من 10% إلى 8% وتخفيض السعر الرئيسي بنسبة 0.25%
دعم الموظفين	تقديم دعم للأجور (يمكن أن يكون واسعاً أو موجهاً - مثل المتدربين) كبدل للمدفوعات المباشرة للأفراد	منح 50% من موظفي القطاعين العام والخاص إجازة مدفوعة الأجر. وأعلنت الحكومة أنها ستقدر الأثر المالي وتعويض الشركات في مرحلة لاحقة
الضريبة	ضرائب الشركات - التخفيضات، والائتمانات، إعفاءات، وتاجيلات	يمكن لدافعي الضرائب الذين يواجهون وضعاً مالياً صعباً طلب جدول سداد لديونهم الضريبية وإعادة تنظيم ذلك، في حالة وجود صعوبات في التدفق النقدي.
تكاليف العمل	تخفيض أو الإعفاء من الرسوم الإدارية والحكومية	صدر هذا قرار من الحكومة ينص على تعليق تطبيق غرامات التأخير على السداد للشركات المخترطة في مشروعات الدولة
تمويل آخر	منح	أعلنت الحكومة أنها ستغطي الخسائر التي تكبدتها الشركات بسبب أزمة كوفيد-19
بيئة أعمال	تخفيض قيود الاستيراد (الحوافز غير التعريفية، الرسوم) على السلع الوسيطة	تم اقرار تسهيل عمليات التخلص الجمركي للمواد الغذائية وتسريع المعاملات المصرفية ذات الصلة بالإضافة إلى تسهيل إجراءات جمركية ومصرفية استثنائية تتعلق باستيراد المواد الخام لمنتجات مثل المطهرات ومواد التنظيف الأخرى والأقنعة وملابس الحماية.

Source: The World Bank Map of SME-Support Measures in Response to COVID-19, consulted 02/09/2020
<https://www.worldbank.org/en/data/interactive/2020/04/14/map-of-sme-support-measures-in-response-to-covid-19>

من خلال الجدول يتبين أن الحكومة الجزائرية قدمت العديد من القرارات والتشريعات المضاعفة للحفاظ على بيئة أعمالها بشكل معقول في ظل هذه الظروف، إذ نجد أنهما منحت مخصصات مالية لمواجهة هذه أزمة والتي قدرت بأكثر من 70 مليار دينار جزائري (أي نحو 570 مليون دولار)، وذلك من أجل تسهيل سير الاقتصاد والأعمال التجارية للمؤسسات وحماية العمال. والتي يشمل (fund, 2020):

● دعم الانفاق لقطاع الصحة ما يقدر بمبلغ 3.7 مليار للإمدادات الطبية، و 16.5 مليار لمكافآت مدفوعات للعاملين الصحيين، و 8.9 مليار لتطوير قطاع الصحة. بالنسبة للتأثير الاقتصادي.

● تخصص 20 مليار دولار لإعانات العاطلين عن العمل بسبب جائحة كوفيد-19، و 11.5 مليار دولار للتحويلات إلى الأسر الفقيرة.

● خفض الإنفاق الحالي والرأسمالي من أجل التكيف مع البيئة الجديدة المنخفضة لأسعار النفط، بنسبة 5.7 %

4. تداعيات جائحة كوفيد-19 على نشاطات المؤسسات العاملة في الجزائر وطبيعة الإجراءات المتخذة لتكيف مع آثار الأزمة.

تزامن تفشي الأزمة جائحة كوفيد 19 - في الجزائر مع أزمة انهيار أسعار النفط الحادة التي لا تزال مستمرة منذ سنة 2014، وكذا الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد منذ سنة 2019، الأمر الذي أثر بشكل حاد على النظام الاقتصادي والاجتماعي والصحي في الجزائر على غراري باقي الدول العالم، فقد سجل الصندوق النقد الدولي انكماشاً متوقعا لاقتصاد الجزائري بنحو -5.2% سنة 2020، بعدما كان يسجل نسبة 3.8% سنة 2014 ونسبة 0.7% سنة 2019 (منه، 22 جوان 2020). ويعرف النشاط الاقتصادي تأثيرات مختلفة أولها انكماش القطاع النفطي في ظل انخفاض كميات الإنتاج في إطار اتفاق "أوبك+" بما يقارب 12 % سنة 2020، إضافة إلى العجز في الموازنة العامة للدولة التي تواجه ضغوطات نتيجة الزيادة المطلوبة لمستويات الانفاق العام للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والإنسانية لانتشار جائحة كوفيد-19. ليعرف كذلك القطاع غير النفطي تحديات في ظل الانخفاض المتوقع لمستويات الانفاق العام، مما استدعى الحاجة إلى تطوير البيئة الاستثمارية بشكل يشجع على مساهمة القطاع الخاص بدور أكبر في الناتج والتشغيل في إطار التنوع الاقتصادي (العربي ص، أوت 2020).

وعلى غرار ما سبقت بادرت الجزائر بتنفيذ تدابير احتواء الأزمة منذ أوائل فبراير، أين بادرت بالتعليق الفوري للحركات الجوية وفرض الحجر الصحي على الجزائريين العائدين. وشملت تدابير تعليق المدارس والمطاعم والمحلات التجارية؛ إلغاء المناسبات العامة والخاصة؛ إغلاق خدمات النقل (الداخلية والخارجية)؛ ووضع نصف موظفي الخدمة المدنية والعمال الخاصين في إجازة إلزامية مع تعويض كامل. كما ألغيت المظاهرات والأنشطة الدينية، وصدر أمر بإغلاق المناطق المتضررة وفرض حظر التجول.

الأمر الذي نتج عنه بعض الإنعكاسات على الجانب التشغيل خاصة الفئة العاملة بالأجر اليومي وفي القطاع غير الرسمي، حيث وضحت منظمة العمل الدولية أن نسبة العمالة المتضررة بنسبة أكبر تمثل في قطاع تجارة الجملة والتجزئة مقدرة بنحو 15.7%، يليها قطاع الصناعات التحويلية بنسبة تشغيل 11.5%، وقطاع النقل بنسبة تشغيل 6.5% من السكان العاملين في الجزائر (منه، 22 جوان 2020، صفحة 07).

ونلخص فيما يلي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية والتي شملت تشريعات طارئة، لحماية بيئة العمل، والحفاظ على الأعمال التجارية للمؤسسات.

مقارنة بقانون الميزانية الأولى

واستجابة للتأثير الاقتصادي لإجراءات الإغلاق على الأسر والشركات، أعلنت السلطات أيضاً:

- تأجيل الإعلان عن ضرائب الدخل وسدادها للأفراد والمؤسسات، باستثناء المؤسسات الكبيرة؛
- سيتم تخفيف المواعيد النهائية التعاقدية وتعليق العقوبات على الشركات التي تعاني من تأخير في اتمام العقود العامة؛
- تأجيل عملية التسهيلات المالية؛ والمدفوعات التي تم تقديمها إلى المؤسسات التجارية؛
- منح ما لا يقل عن 50% من موظفي كل مؤسسة وإدارة عامة إجازة استثنائية مدفوعة الأجر.

كما بادرت على مستوى السياسة النقدية من خلال بنك الجزائر بخفض نسبة تخفيض نسبة الاحتياطي المطلوب من 10% إلى 8% وخفض نسبة الاحتياطي بمقدار 25 نقطة، وحدد سعر الفائدة الرئيسي لبنك الجزائر 3.25%. كما أعلن عن تخفيض نسب الملاءة والسيولة بشأن تحديد وقياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، من 100% إلى 60%، وتم السماح للبنوك بتمديد آجال سداد مدفوعات القروض بدون الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة، وإمكانية إعادة جدولة وإعادة هيكلة ديون العملاء، وتخفيف الضغط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والمهن الحرة من خلال (COVID-19، 2020):

- تمديد أو تجديد المواعيد النهائية للالتزامات المستحقة في أو بعد 31 مارس 2020؛
- توحيد الديون غير المسددة التي لم يتم معالجتها في أو بعد 31 مارس 2020؛
- تمديد المواعيد النهائية لاستخدام التسهيلات الائتمانية والمدفوعات المؤجلة؛
- إلغاء غرامات التأخير في سداد المستحقات المستحقة في أو بعد 31 مارس 2020؛
- صيانة و / أو تجديد قروض التشغيل.

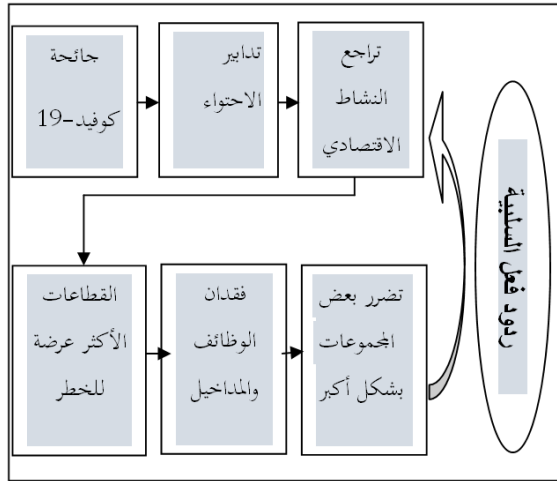
إضافة إلى تشجيع المزيد من الاندماج المالي عن طريق التركيز على الرقمنة والمنتجات المبتكرة خاصة في عمليات الاستيراد، وتشجيع الخدمات المالية الممولة بواسطة الصيرفة المتوافقة مع الشريعة والعمل على إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بها من طرف بنك الجزائر (العربي ص، أوت 2020).

ومن خلال التدابير نلاحظ أن الحكومة الجزائرية اتخذت إجراءات حاسمة على الصعيد السياسات النقدية والمالية والدعم، مما عزز امكانياتها في مواجهة المضاعفات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على بيئة العمل. مما ساعدها على تثبيت استقرار الاقتصاد وضمان استمرارية الطلب الكلي في فترة

الجائحة رغم الصدمات الهائلة التي عرفها الاقتصاد الوطني، فبتطبيقها ترشيد النفقات وتحسين المردود الجباي، وتمويل الاستثمارات، ساعد هذا الأمر المؤسسات على ابقاء موظفيهم باعتبارهم الرأسمال البشري الذي يشكل أهمية بالغة لإعادة تفعيل النشاط الاقتصادي بسرعة في أعقاب هذه الأزمة الصحية، بالإضافة إلى ضمان الحماية المالية في الحصول على الرعاية الصحية؛ والدعم للأسر والعاطلين عن العمل من خلال تلبية احتياجاتهم الأساسية خلال أوقات انخفاض النشاط الاقتصادي وتزايد البطالة، وكذا ضمان الأمن الغذائي لتجنب حدوث انخفاض كبير في مستويات المعيشة، والحفاظ على التضامن والتماسك الاجتماعي والمساعد في منع تصاعد التوترات الاجتماعية.

وبالتالي يجب تدرك أن تدابير السياسة العامة المطبقة والرامية إلى التخفيف من الأثر الأزمة على بيئة العمل المؤسسات ستكون غير كافية نتيجة توسع ظرف عدم اليقين للمستقبل القريب، والذي يستوجب جولة أخرى من الآثار الانكماشية على النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض مستويات الدخل والاستهلاك في صفوف العمال وانخفاض مستويات الاستثمار من جانب قطاعات الأعمال (الدولية م، 2020)، مما يتسبب في ركود طويل وعميق قد يرسخ أوجه انعدام المساواة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: ردود فعل أزمة كوفيد-19. على الاقتصاد وسوق العمل



المصدر: موجز تقني لمنظمة العمل الدولية (ماي 2020)، تشخيص سريع لتقييم تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد وسوق العمل، على المستوى القطري، منظمة العمل الدولية، الموقع الإلكتروني المطلاع عليه في 2020/11/29.

https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_758423/lang--ar/index.htm

من خلال التوقعات احتواء الجائحة يشار أنه من المحتمل حدوث تعاف جزئي في الاقتصاد العالمي عام 2021، لكن تداعياتها يتوقع أن تستمر لفترة أطول، لهذا فمن خلال الشكل نلاحظ أنه رغم تدابير احتواء التي بادرت بها الحكومة إلا أن هناك ردود

إلى تحليل المخاطر. فالواجب منها أن تستخدم خطة الأزمة لترشدها خلال المراحل المقبلة، والتي يتكفل بها فريق تخطيط مسبق للعمل في هذه الأزمة والذي يركز على الأطر التالية (للنشر، 2020):

- تحديد رؤية واقعية لنقطة البداية الخاصة بها؛
- وضع سيناريوهات متعددة للمستقبل؛
- تحديد الإجراءات والتحركات الاستراتيجية لهذه السيناريوهات؛
- تعيين نقاط انطلاق التي تدفعها إلى التصرف في الوقت المناسب؛
- تشكيل لجان من قيادات المؤسسة لإدارة الأزمة نتيجة الظروف الحالية والمستقبلية.

كما تتطلب هذه الظروف الاستثنائية من المؤسسات استحداث خطط للتعامل مع العلاقات التعاقدية ومعرفة حقوقهم والتزاماتهم العقدية لما لذلك من تأثيرات مباشرة على المركز المالي والقانوني لها، كعقود العمل، وعقود الصيانة والإيجار، وعقود التوريد، عقود المقاولات وعقود التصدير والاستيراد. ويعد التعامل الأنسب في هذه الحالة هو إعادة دراسة كافة العلاقات التعاقدية وتحليلها وتقييم مخاطرها للتعامل معها وفقا لما تتطلبه تحديات هذه المرحلة. ومن أجل استهداف دعم استمرارية أعمال ونمو نشاطات المؤسسة، بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على مستويات التوظيف داخلها، يتوجب ارتكازها على متطلبات احترازية تساعد على تحسين بيئة العمل الموظفين والتي تتضمن العناصر التالية:

أ. متطلبات الأساسية لتسيير إدارة وموارد المؤسسة

- مراقبة التدفقات المالية؛
- إعداد تقارير دورية توضح تأثير الأزمة على المؤسسة؛
- تقييم الأنشطة الرئيسية للمنشأة؛
- طرح ودراسة كافة الحلول المتاحة لتقليص النفقات؛
- تفعيل التواصل مع أصحاب المصلحة من مستثمر وشركاء وموظفين وموردين وغيرهم؛
- مراقبة التعاميم والتعليمات الصادرة من الجهات المختصة؛
- دراسة الاستفادة من التسهيلات وبرامج الدعم التحفيزية وتجهيز كافة الوثائق والمستندات اللازمة ورسم الخطة التفصيلية لآلية استخدامها.
- دراسة كافة العلاقات التعاقدية والالتزامات الناتجة عنها.
- ب. المتطلبات الاحترازية في مقر الشركة: تشكيل فريق عمل رئيسي يترأسه أحد المدراء الشركة يعمل على تعميم خطط استمرارية المرسومة على جميع الموظفين والتقييد بها، ومن أهم مهام هذا الفريق:

فعل سلبية قد تؤثر على النشاط الاقتصادي نتيجة الغلق الجزئي مما أصبحت العديد من القطاعات تعاني من انخفاض حاد في الإنتاج، الأمر الذي سيولد عنه اختناقات كبيرة على عمل المؤسسات العاملة أين ستواجه خسارة كبيرة على المدى المتوسط مما يهدد استمراريته ويعرضها لخطر الإفلاس خاصة المؤسسات الصغيرة والمصغرة وكذا تلك المؤسسات العاملة في الاقتصاد غير المنظم، التي تقدر نسبتها 90% تقريبا من المؤسسات العاملة في الجزائر، الأمر الذي سينتج عنه نسبة ارتفاع العمالة المعرضة للخطر، خاصة أن هذه العمالة تمتلك حصة ضخمة ضمن قوة العمل والتي تبلغ أكثر من 60% في القطاع غير الرسمي وحده، أين يمكننا أن نتخيل حجم البطالة المحتمل عن حالة الركود الحالي، وما سينتج عنه من ركود متزايد عبر تأثير المضاعف الكينزي (العبيسي وتجانية، 2020).

لهذا ينبغي على الحكومة في ظل هذه الأزمة أن تعيد النظر في نماذجها الاقتصادية الكلية الحالية لكي تنوع أنشطتها لتشمل قطاعات فيها قيمة مضافة أعلى، وأن تساهم في تطبيق معايير العمل الدولية التي تساهم بشكل كبير في إرساء وتطوير إستراتيجيات حاسمة للاستجابة السريعة لظروف العمل، وذلك من خلال دعم الأعمال الاقتصادية غير النظامية وتسيير انتقال الاقتصاد غير النظامي إلى الاقتصاد نظامي في المدى المتوسط إلى الطويل، ومنع أي مؤسسة نظامية أن تصبح غير نظامية من أجل تحفيز بيئة عملها وتجنب الركود الاقتصادي المطول مما يساهم في الحفاظ على العمالة سواء كانت نظامية غير النظامية أو المؤقتة بما يحقق ويدعم العدالة للعمال والاستدامة للأعمال (الدولية، كوفيد-19: وقعة على سوق العمل واستجابة السياسات العامة في الدول العربية، 2020).

5. التدابير الاحترازية لحماية أعمال ونشاطات المؤسسات من آثار أزمة جائحة فيروس كوفيد-19

إن أزمة جائحة كوفيد-19 على اتساعها وشمولها وخطورتها، ما هي إلا أحد التحديات التي تواجهها المؤسسات كل يوم. فما بين ركود عالمي وكساد اقتصادي، وما بين أحداث سياسية عالمية ومحلية، وما بين كوارث طبيعية وغيرها من الطوارئ والأزمات، تسعى هذه المؤسسات لضمان بقائها واستمرارها من خلال وضع اجراءات فعالة ومرنة من شأنها أن تساعد على الحد من تأثير الاضطرابات وتعطيل أنشطة أعمالها وتؤثر على موظفيها وعملائها (ركين، 2020). ومن أفضل الطرق للتعامل مع جائحة كوفيد-19 والتعالي في اللاحق منها لا بد من دراسة دقيقة لظروف وطبيعة المؤسسة في النسبة لبعض مجرد الهدوء والاستمرار سيكون النهج الأمثل لتخفيف أثر الأزمة عنها، أما باقي المؤسسات قد تحتاج للقيام بإعادة هيكلة جذرية لقواعد التكلفة ونماذج الأعمال مجددا. وبكلتا الحالتين يجب أن لا يتم الاعتماد على الطريقة التقليدية في العمل التي اعتادت عليها المؤسسة قبل الأزمة، ولا على عملية تخطيطها التقليدي أو التهرب من عدم اليقين أو إحالته

الطابع غير الرسمي نتيجة امتلاكها لوسائل مالية وسياسات محدودة من أجل الاستجابة لاحتياجات المؤسسات والعاملين لحسابهم الخاص، مما يجعلهم عرضة لخطر الإفلاس، رغم اتخاذهم تدابير لاحتواء الأزمة.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي بادرت بحكومتها باتخاذ تدابير احترازية لمعالجة تأثير الأزمة على نشاطها الاقتصادي، والتي بادرت من خلال تدابيرها تسهيل سير الاقتصاد والأعمال التجارية للمؤسسات وحماية العمال في مكان عملهم، بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على مستويات التوظيف. لكن عند النظر إلى هذه الإجراءات نجدها تتعلق بالعاملين في القطاع الرسمي. ولم تأخذ هذه تدابير نظرة توسعية لدعم العاملين في القطاع غير الرسمي الذين كانوا أكثر تضررا من الوباء.

التوصيات: من أهم التوصيات التي يمكن أن نقدمها:

- لابد من اتباع نهج المتعدد المسارات والذي يتم على مراحل لتمكين انتعاش في بيئة أعمال المؤسسات؛
- الالتزام بتنفيذ خطة التصدي اللازمة من أجل ضمان استمرارية الأعمال وتمكين العمال من رفع كفاءاتهم؛
- تحليل جميع الأوصاف الوظيفية والمهام والمسؤوليات والمخرجات المتوقعة من كل وظيفة؛
- التزام المؤسسات باتخاذ تدابير تساعد على إبقاء موظفيها من خلال الاعتماد على عدة إجراءات تساهم في الحفاظ على مواظبة عملها بدون المساس بعدد بالموظفين من خلال تتبع اقتراحات سواء كانت تخص إمكانية تغيير النشاط، أو تقليل الرواتب، أو تغيير آلية العمل؛
- المحافظة على مستويات الحد الأدنى للأجور للفترة العاملة في القطاع غير الرسمي، لما له من أهمية تحمي العمال ذوي الأجور الضعيفة؛
- اتخاذ التدابير لإعادة ادماج الموظفين الذين تأثروا بالأزمة اندمجا اجتماعيا واقتصاديا خاصة في البلدان ذوي الدخل المنخفض؛

● الاعتماد على التحوار الاجتماعي، لإبقاء العمال على اطلاع على كل استشارات وإبلاغهم بشأن أثر الوضع على شروط عملهم والخطوات التي يتخذوها لضمان حمايتهم الخاصة؛

● تعديل في أدوار الموظفين وغيرها من الإجراءات التي من شأنها ضمان استمرار العمالة مع عدم وضع عبء مالي كبير على الشركة. أما في حال فشل كل هذه المحاولات وإذا كان من الضروري التخلي عن بعض الموظفين، يجب تعويضهم بمكافآت نهاية الخدمة بقدر الإمكان وتقديم الدعم المعنوي لهم في فترة ما بعد ترك العمل؛

● تحليل جميع الأوصاف الوظيفية والمهام والمسؤوليات والمخرجات المتوقعة من كل وظيفة؛

● نشر التعليمات بشكل واضح للموظفين لتفعيل آلية إجراءات احترازية وذلك بالاستناد إلى مراحل تطور الوباء؛

● انشاء قاعدة بيانات لجميع الموظفين تشمل :

● عناوينهم الشخصية؛

● تصنيف الموظفين حسب الوظيفة المعرضة للمخاطر المرتفعة والمتوسطة؛

● تصنيف الموظفين حسب الفئات العمرية والعائلية والمرضية؛

● التأكد على أن الموظفين بصحة جيدة واتباعهم للتدابير الوقائية (المتحدة، 2020).

كما يجب على هذا الفريق أن يلجأ إلى تطبيق معايير العمل الدولية المحددة لضمان العمل اللائق في سياق الاستجابة للأزمات بما في ذلك إرشادات يمكن أن تكون ذات صلة بتطور تفشي كوفيد-19، ومن معايير العمل التي تحمي العمال نجد:

- اتخاذ تدابير لإعادة إدماج الأشخاص الذين تأثروا بالأزمة؛
- مساعدة العمال الذين تم تعليق وظائفهم أو تخفيضها أو إنهائها بسبب أزمة كوفيد-19 أو لأسباب متعلقة بالصحة والسلامة، وتقديم لهم إعانات بطالة أو مساعدات للتعويض عن الخسارة الحاصلة في إيراداتهم نتيجة الوضع (الدولية، 2020).

ج. تفعيل نظام العمل عن بعد: نصت معايير العمل الدولية بالسماح للموظف بالعمل عن بعد من مقر سكنه بعد التأكد من انطباق المكان المخصص للعمل لقواعد وإرشادات العمل الآمن التي تشاركها إدارة تقنية المعلومات معه. والعمل عن بعد إذا تم بطريقة صحيحة يعطي الشركة شفافية ومؤشرا واضحا عن سير العمل وتقدمه، حيث يمكن تحديد (المتحدة، 2020):

● قياس الإنتاجية للموظفين الذين يعملون عن بعد؛

● التأكد من جودة ودقة المخرجات؛

● تحديد الأطر الزمنية لتقديم الخدمات وتنفيذ المهام وتسليم المشاريع؛

● الالتزام بتطبيق معايير الأمان عند استخدام مختلف وسائل تطبيق التقنية في نظام العمل عن بعد.

5. خاتمة

مثلت جائحة كوفيد-19 تحديا كبيرا على الاقتصاديات العالمية، نتيجة مساسها لحركة النشاط الاقتصادي. فبعد تزايد عمليات الإغلاق لأماكن العمل، تعين على العديد من المؤسسات في جميع أنحاء العالم تقييم مدى استعدادها لمواصلة أعمالها في بيئة تتصف بعدم اليقين، مما تطلب الأمر منها تقييد أعمال وحركة الغالبية وظائف عمالها، مما أصبح من المستحيل بالنسبة للكثيرين العمل، وليعرف معظمهم تغييرات جذرية في أساليب عملهم، خاصة العاملين في البلدان ذات الدخل المنخفض، والتي تعرف اقتصادياتها مستويات عالية من

